العرب
السبت 2020/12/05
السنة 43 العدد 11902

حزبان رئيسيان في مصر.. واحد للحكومة وآخر للمعارضة

عصف ذهني يعيد إنتاج أفكار قديمة أثبتت فشلها وتعزيز الحريات يدعم الدولة ولا يخصم منها

الجدوى من تدوير فكرة قديمة حول حتمية وجود قطبين رئيسيين في الحياة الحزبية المصرية حركت خيوط الجدل بين المراقبين ودوائر صنع القرار، فبينما تشير تلك المساعي بشكل واضح إلى أن السلطات تبدو تائهة بين إشعال وإطفاء المخاوف حول مسألة التعددية، والهدف منها إرسال إشارات إلى الإدارة الأميركية الجديدة، يجد البعض أن ذلك النموذج مجرد انعكاس لطبيعة المشهد السياسي في الدولة، ومفهوم الممارسة الديمقراطية فيها.

كثرة الأحزاب والديمقراطية.. من يصنع الآخر؟

القاهرة – عادت فكرة تشكيل حزبين رئيسيين لتطل برأسها في مصر حاليا، وتولى أساتذة في التنظير السياسي من المحسوبين على النظام الحاكم الترويج لها، وجس نبض الشارع والقوى والنخبة السياسية، ما يعني أن الفكرة غير مستبعدة رسميا، وأن هناك شعورا بالقلق من استمرار التجريف الحاصل في الحياة الحزبية، التي تكاد تكون غائبة بصورتها اللامعة، أو مغيبة عمدا.

وجربت الحكومة طرقا عدة لترتيب المشهد الحزبي مع وجود أكثر من مئة حزب لديها رخص قانونية لمزاولة العمل السياسي منذ فترة، ووجدت ضرورة في تقنين هذا العدد الذي لم يستطع أن يقدم حزبا واحدا قادرا على أن يحظى بثقة الجماهير والتفاهم حوله، ويفرض حضوره الشعبي والسياسي.

> شعور الدوائر المحسوبة على الحكومة بالقلق حيال المشهد السياسي المصري عقب فوز بايدن يدفع إلى تدوير فكرة التعددية

ووفرت الأمراض التي نخرت جسم الأحزاب المصرية فرصة للحكومة لتدبير المشهد بالطريقة التي أرادتها، وحدثت تدخلات في شؤون القوى الحزبية وانتشرت الخلافات التي تصاعدت في هياكلها، وأسهم عدم القدرة على الاقتراب من الشارع في تمكين الحكومة من السيطرة على مفاصل الأحزاب بالتهديدات والإغراءات.

تآكل الأحزاب السياسية

شهدت السنوات الماضية نقاشات عديدة حول الأحزاب ومصيرها، ولم تفلح في تصدير صورة جيدة، وترسخ انطباع بأن الحكومة فرضت قبضتها، وحددت القوى التي تدور في فلكها، وتلك التي تعارضها بشكل مستأنس، بما لا يتسبب في حدوث مفاجآت سياسية، وضجرت من تحالف 25 – 30 في البرلمان، والذي لا يتعدى النشطاء فيه أصابع اليدين، ولم يكن وجوده في الشارع مؤثرا.

وتدفقت مياه كثيرة في قناة الظهير السياسي لرئيس الجمهورية، ولماذا لا يكون له ظهير محدد، وتحدث الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في هذا الموضوع بما فُهم منه أن الشعب هو ظهيره، لكن بعض المجتهدين وجدوا أن هذه الصيغة بحاجة إلى قدر من التقنين، فتم اختراع حزب "مستقبل وطن" ليكون ظهيرا ضمنيا للرئيس والحكومة.

ولم يتمكن هذا الحزب من التحول إلى حزب بالمعنى الدقيق، فقد جاءت نشأته "مُعلبة"، وتدحرجت من أعلى إلى أسفل، وليس العكس، وارتكب بعض الأخطاء التي أدت إلى ترسيخ انطباعات سلبية عنه في الشارع، خاصة تلك التي ذكّرت المواطنين بأساليب الحزب الوطني (المنحل) خلال فترة حكم الرئيس الراحل محمد حسني مبارك، وقامت على شبكة مصالح فقط، ودون مراعاة لأدبيات الحياة السياسية.

ولعبت مجموعة من العوامل دورا مهما في الشعور بعدم الرضاء عن أداء "مستقبل وطن" في انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب في الآونة الأخيرة، أبرزها أن الحزب اختار التحالف الانتخابي مع عدد من القوى، التي تتفق مع هواه السياسي، ووجدت مصلحة عاجلة معه، ونجحت قوائمه في المجلسين، وغالبية المرشحين الحزبيين والمستقلين المحسوبين عليه.

وخلفت هذه النتيجة شعورا بالتلفيق السياسي، وأن الجهود التي قامت بها الحكومة لهندسة الانتخابات نجحت ظاهريا، وأخفقت في المضمون النهائي، لأن الحصيلة التي انطبعت في ذهن الجمهور، أن حزب "مستقبل وطن" بات رديفا للحزب الوطني ويعيد إنتاج أخطائه، بل لم يستفد من تجربته القاتمة.

وقد تتسبب هذه الأدوات في أزمات مستقبلا، لأن صمت المواطنين لا يعني "شيكا على بياض"، أو القبول بالواقع بكل ما يحمله من مفارقات وتناقضات، فحملات تبييض وجه "مستقبل وطن" لم تأت بمردود رضائي يضمن حضوره سياسيا وشعبيا، وربما يتحول إلى عنصر مستفز لمشاعر الناس مع إصابة الكثير من المنتسبين إليه بالتضخم المعنوي، الذي أصبح مستفزا لقطاعات عديدة.

قلق سياسي مبرر

شعرت بعض الدوائر المحسوبة على الحكومة بالقلق على المشهد الحزبي عقب نجاح المرشح الديمقراطي جو بايدن في انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الشهر الماضي، وتحسبت من تقديرات تضع الحريات والتعددية السياسية في مرتبة متقدمة داخل أجندة الإدارة الأميركية الجديدة والتي قد تبدي عدم ارتياحها حيال هيمنة حزب واحد على مقاليد الأمور في مصر.

ورغم كثرة الأحزاب التي وصل عددها إلى ما يقارب من 99 حزبا إلا أنها لا تستطيع المنافسة في الاستحقاقات الانتخابية حتى أن هناك من يذهب إلى توصيفها بأنها أحزاب شكلية، ولا لزوم لها.

وأخذت فكرة وجود حزبين كبيرين تلح على بعض منظري الحكومة في مصر، وخرجت من عندهم لتشق طريقها عبر بعض وسائل الإعلام، وتقوم على افتراض أن حزب "مستقبل وطن" يمثل الحكومة، وأن الحزب الجمهوري ممثل للمعارضة، وعلى كل منهما أن يضم أكبر عدد من الأحزاب تحت جناحيه.

ليس خافيا على المراقبين توقيت طرح الفكرة، فهي جاءت عقب انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب، ما يعني أن الحكومة لم تكن مرتاحة للطريقة التي أديرت بها، وربما نجحت تنظيميا، لكنها فشلت سياسيا، وفقا لقياسات الرأي العام، ما يتطلب إعادة تصويب المسارات، ولو بمد جذور الأمل من خلال التفكير في صيغة توحي بالتحفظ على الصورة الراهنة، والرغبة في إدخال إصلاحات سياسية.

> الزج بحزب مستقبل وطن على أنه من يقود المعارضة أمام الحزب الوطني الحاكم قد يتسبب في أزمات وربما يتحوّل إلى عنصر مستفز

كما أن توقيتها، يتزامن مع تحولات بازغة في السياسة الخارجية الأميركية، بما يعزز القناعات بأن القاهرة على يقين أن الإدارة الديمقراطية لن تترك ملف الحريات، ولن تتخلى عن التفاعل معه، ولتحسين الموقف من الضروري زيادة الحراك بطرح أفكار جديدة قديمة، ومحاولة البحث عن حلول، ولو من قبيل الصخب السياسي.

وعندما أراد الرئيس الراحل أنور السادات تحريك المياه السياسية المتجمدة في منتصف السبعينات من القرن الماضي، طالب بتشكيل تيارين أحدهما يمثل اليمين، والآخر يمثل اليسار، ثم تطورت الفكرة إلى ظهور أحزاب عديدة، بينها الحزب الديمقراطي الحاكم، ونحو خمسة أحزاب متفاوتة في القوة والتأثير تدور في فلك المعارضة.

وكانت هذه الفكرة مقبولة في حينه، في ظل تكلس حزبي استمر أكثر من عقدين في مصر، لكنها لم تتطور بالصورة الكافية، ولم تنتج مشهدا حزبيا جادا يقوم على المنافسة السياسية، وانتهى الأمر بأن استمر الحزب الوطني خلال عهد مبارك قابضا على الدفة الحزبية، وكان سببا رئيسيا في سقوط حكمه.

تدوير فكرة سابقة

بعد عقود طويلة، يعود البعض إلى إعادة تدوير الفكرة السابقة، والإصرار على الأخذ بها، وطغى الجهل بتشبيه طرحهم بما يفوق قدرات الشعب المصري، فقد أرادوا وجود حزبين على غرار الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة.

وإذا تركت هذه المفارقة الغريبة لحال سبيلها، لأن مناقشتها تمثل عبثا سياسيا، فإن الحياة الحزبية بمصر وما تنطوي عليه من جمود لن تسمح بإفراز حزبين كبيرين أو صغيرين، فالتعامل مع مستقبل وطن على أنه حزب كبير، ولا يتجاوز عمره السياسي ست سنوات، يهين الحياة الحزبية الطويلة والممتدة في مصر لنحو قرن ونصف، ومرت بأطوار غزيرة ومختلفة.

ويقول متابعون إن هذا الطرح يصمم على تجاهل المعطيات السياسية العميقة، والتي سئمت عمليات الترقيع، ويتغافل التجارب السابقة وعبرها ودروسها، ويتعامل مع نشأة الأحزب بطريقة فوقية صرفة، من دون مراعاة للمكونات الشعبية التي تلعب الدور المهم فيها، ومن خلال دروبها ودهاليزها تتشكل الأحزاب.

ويجمع مراقبون على أن الطريق إلى الأحزاب واضح المعالم، ولا يجب القفز عليه، فمن يريدون حياة منتعشة للأحزاب عليهم إطلاق الحريات أولا، وهنا يصطدم الأمر بذريعة أن مصر غير جاهزة تماما للديمقراطية والتعددية مكلفة، ففي ظل ارتفاع نسبة الأمية وكثافة تأثير تيار الإسلام السياسي الكامن في قاع المجتمع، يمكن أن تطفو عناصره مع كل هبة حزبية نزيهة، وتدخل البلاد موجة جديدة من الفوضى.

ويشعر النظام المصري بأن ما يجري في الفضاء الحزبي تنقصه الكثير من المحددات والضوابط، إلا أنه يخشى أن يستكملها بصورة صحيحة من مغبة ما تحمله من انعكاسات سلبية على الجدران والقلاع والحصون التي أقامها وأتاحت له التحكم في مفاصل الأمور بارتياح، ويخشى أيضا أن يؤدي التمادي في الراحة إلى تطورات مزعجة داخليا وخارجيا.

كيف توازن واشنطن سياساتها العسكرية في شرق أوسط متغير

واشنطن - يعكس التزام الولايات المتحدة من خلال دعم الحزبين الجمهوري والديمقراطي لإسرائيل، والذي عبرت عنه جميع الإدارات الأميركية وحتى الكونغرس، تقليدا قديما، لكن فوز الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن بالرئاسة سيجعل إدارته تعمل على إحلال التوازن وخاصة في المجال الدفاعي مع بقية حلفاء الشرق الأوسط.

يائير راماتي

الولايات المتحدة وإسرائيل بحاجة لمواجهة تهديد إيران

ويتخذ الدعم الأميركي لإسرائيل أشكالا متعددة والذي طالما ساعد حليفتها الرئيسية بالمنطقة على أن تكون متفوقة عسكريا، بيد أن الوضع مختلف الآن مع "اتفاقات أبراهام" التي تضع أسسا جديدة لمواجهة التهديدات الإيرانية، وفي نفس الوقت إحلال السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ويتراوح التعاون بين المساعدة المالية والعسكرية لشراء أنظمة الأسلحة كجزء من مذكرة التفاهم بين الطرفين، فضلا عن التطوير والإنتاج المشترك لأنظمة الدفاع الصاروخي وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وكذلك إجراء مناورات عسكرية مشتركة وأيضا التمركز المسبق للمعدات العسكرية الأميركية على الأراضي الإسرائيلية.

ورغم علاقة الفتور، التي سبقت دخول بايدن للبيت الأبيض في نهاية الشهر المقبل، إلا أن المحلل الإسرائيلي يائير راماتي، الذي ينشر أبحاثا في معهد ميريام، يعتقد في تقرير نشره موقع "ديفنس نيوز" الأميركي، أنه من أجل ضمان بقاء التعاون قويا في المستقبل المنظور، ستحتاج كل من إسرائيل والولايات المتحدة إلى مواجهة العديد من التحديات الناشئة وأهمها إيران.

وتثير طموحات إيران للهيمنة في الشرق الأوسط بعد رفع الحظر الدولي عنها في أكتوبر الماضي، سباق تسلح أوسع بين المحور الشيعي الذي تقوده في العراق وسوريا ولبنان، من جهة، ودول خليجية من جهة أخرى، وهذا الوضع يهدد التفوق العسكري النوعي لإسرائيل.

ويرى راماتي، وهو مدير سابق لتطوير وإنتاج وتسليم أنظمة الدفاع الصاروخي في وزارة الدفاع الإسرائيلية، أن التحدي الإضافي هو الحجم الهائل للصفقات الدفاعية التي تمت في الشرق الأوسط منذ بداية القرن الحادي والعشرين، والتي بلغت مئات المليارات من الدولارات.

أما العامل الآخر، فيتمثل في ظهور قوى أخرى تحاول دخول سباق التسليح، ففي حين أن الولايات المتحدة لا تزال المورد الرئيسي لأنظمة الأسلحة للمنطقة، فإن الصناعات الدفاعية الأوروبية والروسية والصينية أصبحت من أكثر الموردين البارزين لدول الشرق الأوسط.

وتضم الأنظمة التي تبيعها هذه الدول العناصر التي رفضت الولايات المتحدة بيعها أحيانا بسبب اعتراضات إسرائيلية، مثل الطائرات المسلحة بدون طيار والصواريخ الباليستية ودبابات القتال الرئيسية وناقلات الجند المدرعة وبطاريات الدفاع الجوي وغيرها.

وتأتي هذه الوضعيات في الوقت الذي يشهد فيه الشرق الأوسط تغيرات سريعة، حيث وقعت دول عربية اثنتان منها خليجيتان معاهدات تطبيع تاريخية مع إسرائيل، مما خلق بيئة مختلفة مقارنة بما كانت عليه قبل عقد من الزمن فقط.

وتعتمد استراتيجية إسرائيل الأساسية المتمثلة في تعزيز وتقوية وتعميق علاقاتها مع دول الخليج، على مصلحة مشتركة تقوم على رؤية إيران كعدو استراتيجي.

ومع مواجهة كل من إسرائيل ودول الخليج لتهديد مماثل من إيران ووكلائها، لا يزال من غير الواضح مدى حكمة السياسة التي تنتهجها في الاعتراض على قيام دول الخليج بشراء أنظمة أسلحة حديثة من الولايات المتحدة.

وقد يؤدي منع مثل هذه المشتريات إلى دفع الإمارات إلى شراء طائرات مقاتلة روسية من طراز سوخوي – 57 الشبح بدلاً من طائرات أف – 35 الأميركية، والتي تمتلكها إسرائيل فقط في المنطقة.

وليس من الواضح كيف سيخدم هذا السيناريو بشكل أفضل المصالح المشتركة للولايات المتحدة وإسرائيل، إذ لا تزال مسألة ما إذا كان مثل هذا الموقف من شأنه أن يضر بالعلاقة الاستراتيجية الإسرائيلية – الخليجية المتشددة حديثًا ذات صلة.

وبينما يعتقد راماتي أنه لا توجد سياسة خالية من المخاطر الداخلية، فمن الضروري لإسرائيل تحديد هذه السياسة في سعيها لتحقيق التفوق العسكري النوعي في البيئة الجيوسياسية الجديدة، وإدارتها بشكل مناسب، إلا أنه يشير إلى عدة تحديدات، ويقول إن اثنين من أكثر المخاطر إثارة للقلق هما عدم استقرار النظام على المدى الطويل وإمكانية الانحدار الزلق للدول الأخرى التي تحقق تكنولوجيا دفاعية متقدمة.

وفي ما يتعلق بعدم الاستقرار الإقليمي، شهد التاريخ السياسي الإقليمي تغييرات متعددة في الأنظمة في السنوات الأخيرة، وقد تصبح الحكومات البراغماتية اليوم عدائية غدا، ومن الأمثلة المعروفة استيلاء الإخوان المسلمين على مصر، أو تحول تركيا من حليف لإسرائيل إلى خصم لدود.

وقد خضعت إيران نفسها لأقسى التغييرات، حيث انتقلت من شريك وثيق للولايات المتحدة وإسرائيل حتى العام 1979 قبل الإطاحة بالشاه، عندما أصبحت خصما لدودا بعد الثورة الإسلامية.

ويعني خطر الانحدار الزلق أنه إذا كانت الولايات المتحدة ستتبع، بموافقة إسرائيل، أحدث التقنيات إلى دولة حليفة ما، مثل الإمارات في الشرق الأوسط، فإن منع دولة أخرى من الحصول على نفس التكنولوجيا أو النظام الأساسي، مثل السعودية، سيصبح شديد التعقيد والصعوبة.

وبالنظر إلى سياسة بايدن تجاه إسرائيل ورؤيته المختلفة عن الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، فإن تحديث السياسات العسكرية بين واشنطن وتل أبيب والمعمول بها منذ ستينات القرن الماضي، يبدو أمرا محتملا، خاصة في ظل مساعي واشنطن لإحلال السلام في أكثر مناطق العالم سخونة.